



اثر تغيرات سعر الفائدة على حجم الائتمان النقدي والتعهدي في العراق للمدة (2004-2016)

أ.د. هيثم عبد القادر الجنابي

جامعة المشرق / كلية العلوم الادارية/العراق

نجوى حبيب كاظم

الجامعة التقنية الوسطى / الكلية التقنية الادارية/ العراق

المخلص

يعد سعر الفائدة أحد الأدوات الهامة للسياسة النقدية للتأثير على المتغيرات المالية والاقتصادية ومنها الائتمان النقدي والتعهدي بهدف تنشيط الحركة الاقتصادية في البلد وقد اتبع البنك المركزي سياسة تخفيض سعر الفائدة الأساس حتى بلغ 4.33% سنة 2016، إلا أن هذا الانخفاض لم يؤدي إلى تنشيط الائتمان النقدي والتعهدي بالشكل الذي يؤدي إلى النهوض بالقطاع الإنتاجي، كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي واستحوذت العوائد النفطية على نسبة كبيرة من الدخل المحلي للعراق، كما أن اكتتاز الافراد لنقودهم بعيدا عن الجهاز المصرفي قد أفقد سعر الفائدة دوره في التأثير على حجم الائتمان.

يهدف البحث إلى قياس تأثير تغيرات سعر الفائدة الأساس على حجم الائتمان النقدي والائتماني من خلال التحليل الوصفي والقياسي للمدة (2004-2016).

ويقوم البحث على فرضية مفادها ضعف علاقة الارتباط والتأثير المعنوي بين معدلات سعر الفائدة وحجم الائتمان النقدي والتعهدي أدت إلى ضعف الائتمان بنوعيه في تحفيز الاستثمار.

وتوصل البحث إلى مجموعة استنتاجات أهمها وجود علاقة ضعيفة ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (سعر الفائدة) على المتغير التابع (الائتمان النقدي والتعهدي) وهناك علاقة عكسية بينهما وهو يتفق مع النظرية الاقتصادية. واختتم البحث بمجموعة من التوصيات أهمها تفعيل دور سعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية للتأثير على الائتمان النقدي والتعهدي وعلى المصارف التجارية التنسيق والتعاون مع البنك المركزي العراقي لدراسة وتحديد سعر الفائدة واعادة النظر بمعدلات الفائدة بشكل دوري ومستمر.

الكلمات المفتاحية: سعر الفائدة ، الائتمان النقدي ، الائتمان التعهدي ، سعر الفائدة النقدي ، سعر الفائدة الحقيقي ، معدل التضخم ، النموذج الخطي والنموذج التكميلي

RESEARCH ARTICLE

The Effect of Interest Rate on The Volume of Cash and Pledge Credit in Iraq (2004-2016)

Haitham A. Al-Janabi

College of Administrative Sciences, Mashreq University, Iraq

Najwa H. Kadim

Technical College of Management, Middle Technical University, Iraq

Abstract

The interest price is one of the important tools of monetary policy to affect the financial and economic variables, including cash and pledge credit, with the aim of activating the economic movement in the country. The Central Bank followed a policy of reducing the base interest price

until it reached 4.33% in 2016, but this decrease didn't lead to the energizing of cash and pledging credit in a way that leads to the productive sector's advancement, as the Iraqi economy is a rentier economy and oil revenues have acquired a large proportion of the domestic income of Iraq. Also, individuals hoarding their money away from the banking system have made the interest price lose its role in influencing at the credit extant.

The research aims to measure the effect of basic interest price changes on the extant of cash and credit through descriptive and standard analysis for the period (2004-2016). The research is based on the hypothesis that weakness of the correlation and significant impact between interest prices and the extant of cash and pledge credit led to weakness the credit of both types in stimulating investment.

The research reached a set of conclusions, the most important of which is the existence of a weak relationship and there is no statistically significant effect of the independent variable (interest price) on the dependent variable (cash and pledge credit) and there is an inverse relationship between them, which is consistent with economic theory. The research concluded with a set of recommendations, the most important of which is the activation of the interest price role as one of the monetary policy tools to influence cash and pledge credit, and commercial banks must coordinate and cooperate with the Central Bank of Iraq to study and determine the interest price and review interest rates periodically and continuously.

Keywords : Interest rate, cash credit, pledge credit, cash interest rate, real interest rate, inflation rate, linear model and cubic model

1. المقدمة

يعاني الاقتصاد العراقي من ركود شديد وانخفاض في معدلات نمو القطاعات الاقتصادية وفي محاولة لانتشال الاقتصاد من حالة الركود مارس البنك المركزي العراقي سياسة خفض سعر الفائدة الأساس لتشجيع الافراد على الاقتراض. وتعد قبول الودائع وعمليات منح الائتمان المصرفية اهم أولويات المصرف لأنها تستثمر في تحقيق الأرباح والتي تعد من اهم الأهداف التي تسعى المصارف الى تحقيقها. لذلك تؤدي المصارف دورا هاما وحيويا في الاقتصاد الوطني ، يتمثل في تجميع المدخرات وقبولها في صورة ودائع ومنح التسهيلات الائتمانية (النقدي ، التعهدي) .

1.1. مشكلة البحث

يعد سعر الفائدة احد الأدوات الأساسية للسياسة النقدية ولما كان العراق من الدول الريعية التي تعتمد في دخلها وناتجها المحلي الإجمالي على الصادرات النفطية ، لذلك فقد سعر الفائدة كمؤشر نقدي فاعليته في التأثير على المتغيرات كالائتمان النقدي والتعهدي.

2.1. هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة مدى التأثير و الترابط بين سعر فائدة البنك المركزي والائتمان النقدي والتعهدي في العراق باستخدام أدوات التحليل القياسي والأشكال البيانية .للمدة 2004-2016 ولتحقيق الهدف تم التطرق الى المواضيع الآتية:-

- سعر الفائدة ودوره في الاقتصاد.
- اتجاهات سعر الفائدة الاساس في العراق (2004-2016) .
- مفهوم الائتمان المصرفي وتطوره.
- تحليل العلاقة القياسية بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي .

3.1. أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كون سعر الفائدة احد أدوات السياسة النقدية الهامة التي تؤثر بشكل كبير في عملية التنمية الاقتصادية وحل بعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي ويرتبط هذا الدور بتشجيع الائتمان المصرفي (النقدي والتعهدي).

4.1. فرضية البحث

يقوم البحث على فرضية مفادها:

- ضعف علاقة الارتباط والتأثير المعنوي بين معدلات الفائدة والائتمان النقدي والتعهدي أدت الى ضعف دور الائتمان بنوعيه في تحفيز الاستثمار.

2. بعض الدراسات السابقة

دراسة كل من د. عبد الرحمان القري، أ. محمد عبادي بعنوان العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية / دراسة قياسية للفترة (1989-2009).

تهدف الدراسة الى تحليل وقياس اثر المتغيرات الاقتصادية المتمثلة بسعر الفائدة الحقيقي على الاقراض، حجم الودائع، عدد السكان على الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية الجزائرية المتمثلة بحجم التسهيلات الائتمانية. وتوصلت الدراسة الى ان الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية يتأثر سلبا بسعر الفائدة الحقيقي على الإقراض ويتأثر إيجابيا بحجم الودائع.

دراسة كل من أ.م.د. ابراهيم محمد علي الجزراوي، م.م.نادية شاكر النعيمي بعنوان تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2005-2007).

طبقت الدراسة في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمارات المالية وتهدف الى استخدام التحليل المالي في تحليل الائتمان المصرفي كأداة تحليلية للتخطيط والرقابة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المالية الرشيدة. وتوصلت الدراسة الى ان سيولة المصرف خلال المدة كانت جيدة ومتحفظة حيث حافظ المصرف على الموازنة بين احتفاظه بسيولة جاهزة واستثمار جزء كبير في ودائع زبائنه لمواجهة حالات السحب الطارئة التي يمكن ان تحدث، وسعى المصرف الى القيام بتوجه أمواله واموال مودعيه الى الاستثمار والائتمان بوصفها اكثر موجودات المصرف المولدة للدخل.

دراسة D. Omsoefe Odejimk and D. Paul Ojeaga بعنوان "تأثير سعر الفائدة على الودائع المصرفية : أدلة من

The Impact of Intersrt Rate on Bank Deposit : Evidence from the Niegerian المصرفي النيجيري Banking Sector.

تهدف الدراسة الى معرفة مدى تأثير سعر الفائدة على المدخرات المصرفية للعملاء في القطاع المصرفي النيجيري. و تحديد مدى تأثير متوسط معدلات الأجور على إجمالي الودائع المصرفية.

وتوصلت الدراسة الى ان أسعار الفائدة لها آثار إيجابية قوية على الودائع وتؤثر على مدخرات العملاء بشكل كبير. وان متوسط معدلات الفائدة لها تأثير إيجابي على إجمالي الودائع في القطاع المصرفي النيجيري.

3. سعر الفائدة ودوره في الاقتصاد

1.3. مفهوم أسعار الفائدة

تظهر الأهمية الاقتصادية لسعر الفائدة باعتباره كمتغير اقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه في مسار النظام الاقتصادي، ولهذا فان تدخل الدولة بإدارة سعر الفائدة يساعد على تفادي الاثار السلبية الناجمة عن التقلبات الحادة في الاقتصاد ، وتتعدد أسعار الفائدة في الاقتصاد وتختلف حسب الأجل.

ويمثل سعر الفائدة الثمن الذي يدفعه المقرض مقابل استخدام نقود المقرض وعادة ما يعبر عن هذا الثمن في صورة نسبة مئوية في السنة (الزيدانيين، 1999، ص 179).

وعرفت الفائدة أيضا انها تمثل التنازل عن القوة الشرائية في الوقت الحاضر من قبل المقرض كضمان للقرض. (الزيدانيين، 1999، ص 179).

ويعرف سعر الفائدة على انه اجرة المال المقترض او ثمن استخدام الأموال او العائد على رأس مال المستثمر ويقال أيضا ان سعر الفائدة هو عائد الزمن عند أقراض الأموال مقابل تفضيل السيولة (بوكساني، 2006، ص 45).

او هو المتغير الاقتصادي الذي يربط بين المقرض والمقرض في علاقة تمويلية او هو السعر الذي يدفعه المقرض الى المقرض لقاء قيام هذا الأخير باقراضه مبلغا من النقود لفترة زمنية محددة (بوكساني، 2006، ص 45).

2.3. العوامل المؤثرة في أسعار الفائدة

تؤكد الدراسات والأبحاث الاقتصادية على ان المتغيرات الاقتصادية لها دوراً هاماً في تحريك أسعار الفائدة و تنذبذبا أسعار الفائدة بحسب درجة قوة هذه المتغيرات ، ومن هذه المتغيرات :

1.2.3. المتغيرات النقدية والمالية

تشمل هذه المتغيرات عدة عناصر تؤثر في أسعار الفائدة تجعلها تنذبذبا ارتفاعاً أو انخفاضاً:

أ- عرض النقد : ويعد التغير في عرض النقد احد المؤشرات المباشرة في تغير سعر الفائدة فكلما كانت الأموال الحرة القابلة للإقراض في المصارف كبيرة كلما كان التوجه نحو تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الائتمان الاستثماري خاصة في ظل وجود بيئة استثمارية جيدة ، ويعد عرض النقد احد اهم الأدوات تأثيرا على أسعار الفائدة من خلال التحكم بعرض النقد المتوفر داخل الاقتصاد. فنرى ان سعر الفائدة يتماشى عكسيا مع عرض النقد فكلما انخفض عرض النقد ارتفع سعر الفائدة. وكلما ازداد عرض النقد انخفض سعر الفائدة (الدليمي، 1990، ص 105-118).

ب- مستوى أسعار الفائدة العالمية: يؤدي الاختلاف في أسعار الفائدة بين الدول الى حركة الأموال من سوق الى سوق اخر ، حيث يؤدي ذلك الى التأثير على عرض النقد اما بالنقصان او الزيادة حسب كمية التدفق وبالتالي يؤثر على الأموال الحرة القابلة للاقتراض ونتيجة لذلك فان أسعار الفائدة المحلية تتأثر.

ج- اثر مخاطر سعر الصرف على معدلات الفائدة: سعر الصرف كمتغير مؤثر في سعر الفائدة، حيث نجد ان هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة وسعر الصرف. وبذلك يرغب المستثمرين الأجانب بالتعويض بمكافآت مالية للمخاطر (الزيدانيين، 1999، ص 184).

2.2.3. المتغيرات الحقيقية

من أهم وأبرز المتغيرات الاقتصادية الحقيقية ذات الصلة بأسعار الفائدة هي:-

أ- مستوى النشاط الاقتصادي: تعتبر نسبة تشغيل العاملين في الاقتصاد احدى المؤشرات الهامة في التأثير على معدلات الفائدة فانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي واحدة من ابرز مظاهره ارتفاع البطالة الذي سيؤدي الى خفض الفائدة وارتفاع مستوى الاستثمارات الداخلية مما يؤدي الى انتعاش مستوى النشاط الاقتصادي، هذا يدل على ان لمستويات البطالة اثرها في حركات أسعار الفائدة بصورة غير مباشرة (أبو الصوف، 2013، ص 15).

ب- معدل النمو الاقتصادي: يؤدي النمو الاقتصادي الى التأثير على الناتج المحلي الإجمالي الامر الذي يتطلب تمويلا إضافيا وبالتالي زيادة الطلب على وحدات الفاض مما يؤثر على أسعار الفائدة. ونرى ان الطلب على الاستثمارات الجديدة يكون منخفضا خلال الركود ومرتفعا اثناء الرخاء فان أسعار الفائدة الحقيقية بشكل عام تتباطئ في الحالة الأولى وتتصاعد في الحالة الثانية (الزيدانيين، 1999، ص 184).

3.3. تصنيفات أسعار الفائدة

يمكن تصنيف أسعار الفائدة الى اجال حسب طول اجل الدين الذي يستحق عليه الفائدة:

1.3.3. معدل الفائدة القصير الاجل

وهو ذلك المعدل الذي يسري على الديون القصيرة الاجل مثل أوراق الدين قصيرة الاجل كالسندات قصيرة الاجل والقروض قصيرة الاجل.

2.3.3. معدل الفائدة الطويل الاجل

ويسري على الديون الطويلة الاجل مثل أوراق الدين طويلة الاجل كالسندات طويلة الاجل والقروض طويلة الاجل ، وعادة ما تكون معدلات الفائدة طويلة الاجل اعلى من معدلات الفائدة قصيرة الاجل الا في حالات استثنائية تحدث في الركود الاقتصادي حيث يتوقع المستثمرين بانخفاض معدلات الفائدة في المستقبل لذا تصبح معدلات الفائدة قصيرة الاجل اعلى من معدلات طويلة الاجل (سيد علي، والعيسى، 2004، ص 298).

4.3. أنواع أسعار الفائدة

1.4.3. أسعار الفائدة الدائنة والمدينة

يعد البنك المركزي الجهة المسؤولة في تحديد أسعار الفائدة المصرفية الدائنة والمدينة. وتعرف أسعار الفائدة الدائنة على انها المكافآت التي تدفع على ودائع الادخار والودائع الثابتة أي بمثابة العوائد النقدية التي يحصل عليها المودعون لقاء تخليهم على السيولة النقدية خلال مدة زمنية معينة (الدليمي، 1990، ص 317).

وتعرف أسعار الفائدة المدينة على انها الكلفة التي يتحملها المقرض عند اقتراض الأموال من البنوك وتعتمد في تحديدها أسعار الفائدة الدائنة التي تدفع من البنوك (العاني، 2002، ص 342).

2.4.3. سعر الفائدة المعلن والفعلي

لا بد من التمييز بين سعر الفائدة المعلن وسعر الفائدة الفعلي وذلك بسبب اختلاف الأوقات التي يدفع بها المبلغ الأصلي والفائدة المستحقة عليه حيث يختلف السعر الفعلي باختلاف أوقات الدفع، وذلك لأمر تتعلق بإمكانية استثمار الفائدة نفسها، فكلما كان دفع الفائدة اسرع كلما كان سعر الفائدة الفعلي اعلى من سعر الفائدة المعلن، وذلك لإمكانية الحصول على مردود إضافي نتيجة استثمار هذه الفائدة (العاني، 2002، ص 343).

3.4.3. سعر الفائدة الثابت وسعر الفائدة الجاري

يمثل سعر الفائدة الثابت وهو ذلك السعر الذي يراه المستثمرون معقولا واعتياديا في ضوء خبرتهم العلمية المكتسبة من تجارهم المادية بمعرفتهم الظروف السياسية والاقتصادية ، وكذلك هو سعر يتقلب ببطء حسب الأوضاع الاقتصادية. اما سعر الفائدة الجاري بانه المعدل الملاحظ من المستثمرين خلال لحظه زمنية معينة في السوق المالي ، أي هو ذلك السعر السائد فعليا في السوق (العاني، 2002، ص 343).

4.4.3. سعر الفائدة الأساسي والشامل

سعر الفائدة الأساسي: وهو ذلك السعر الذي يمثل فائدة الودائع + تكلفة اصدار الأوراق المالية + العائد على الاستثمار.

سعر الفائدة الشامل: يمثل سعر الفائدة الأساسي + تكلفة تأخير السداد + فشل السداد.

وإذا كان معدل الفائدة الشامل اكبر من معدل التضخم فالبنك يعمل بسعر فائدة موجب وهذا يعني ان البنك له قدرة كبرى على التمويل وبمعنى اخر أيضا ان البنك استطاع تحقيق أرباح من خلال سعر الفائدة الشامل لأنه اعلى من معدل التضخم. (الزيدانيين، 1999، ص 188).

5.4.3. سعر الفائدة النقدي وسعر الفائدة الحقيقي

سعر الفائدة النقدي وهو السعر الذي يدفع على النقود المستثمرة بمقاييس نقدية (بول سامويلسون واخرون، 2001، ص 517). وهو نسبة من المبلغ المقرض الذي يوجب دفعه في المستقبل بالإضافة الى المبلغ الأصلي وكذلك يدعى في بعض الأحيان سعر الفائدة الاسمي ويشار إليها عادة في صورة معدل سنوي ويحدد البنك المركزي سعر الفائدة النقدي في ضوء تفاعل

طلب وعرض السيولة النقدية ويسمى هذا السعر كذلك بالسعر الخالي من المخاطرة ويمكن ان يشبه هذا السعر المتوقع من ادونات الخزينة. وهذا السعر ليس ثابتا انما يتحرك من جراء تفاعل عدة علاوات والتي يمكن التعبير عنها بالصيغة الرياضية التالية:

$$IN = IN^* + IF + DRP + MRP + LP$$

حيث :

IN : سعر الفائدة الاسمي .

IN* : سعر الفائدة الخالي من المخاطرة.

IF : علاوة التضخم .

DRP : علاوة عدم التسديد .

MRP : علاوة مخاطرة الاجل (الاستحقاق).

LP : علاوة السيولة او القدرة على التسديد (نور ، محمود ابراهيم ، 2011، ص223).

اما بالنسبة الى سعر الفائدة الحقيقي فهو العائد الحقيقي لراس المال الإنتاجي، ويمثل الربح الذي يأمل رجال الاعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية ، او انه العائد المتوقع من راس المال الحقيقي الجديد. فهو الكفاية الحدية لرأس المال.

ان سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الاسمي بإزالة التضخم* (الادريسي، 1982، ص421-439)، أي ان:

$$RINT = IN - IF$$

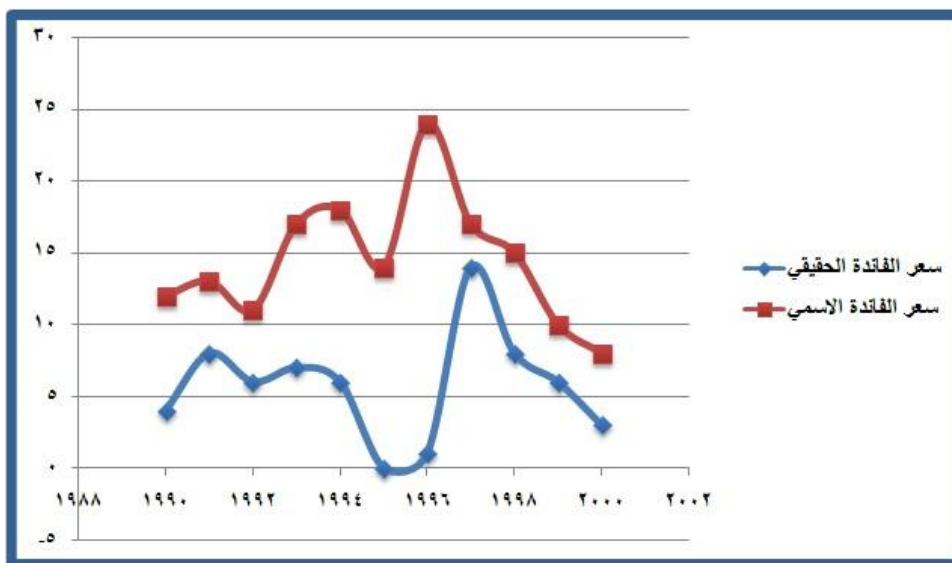
حيث :

RINT : سعر الفائدة الحقيقي.

IN : سعر الفائدة الاسمي .

IF : معدل التضخم .

وللتمييز بين سعر الفائدة الحقيقي والاسمي من خلال الشكل (1) حيث ان المحور الافقي يمثل المدة الزمنية والمحور العمودي يمثل سعر الفائدة، فالمنحنى الاعلى يبين سعر الفائدة الاسمي على ادونات الخزينة قصيرة الأجل، ويبين المنحنى الآخر الأسفل سعر الفائدة الحقيقي الذي يساوي السعر الاسمي محنوا منه معدل التضخم الحاصل خلال السنة المالية السابقة ونلاحظ ان أسعار الفائدة الحقيقية هبطت الى مستويات تقترب أو تساوي صفر في الولايات المتحدة الامريكية خلال المدة (1988-2002).



* هو الارتفاع المستمر بالأسعار بسبب وجود كميات كبيرة من النقود مقابل كميات قليلة من السلع (البصري:2006،9-11)

الشكل (1) سعر الفائدة الحقيقي والاسمي

المصدر: بول سامو يلسون وآخرون (2001). الاقتصاد، طبعة الأولى، ترجمة هشام عبد الله، مكتبة الأهلية، الأردن، ص517.

4. اتجاهات سعر الفائدة الاساس في العراق للمدة (2016-2004)

استخدم البنك المركزي مؤشر سعر الفائدة كأداة نقدية مباشرة يعمل على تغييرها استناداً الى تطورات الوضع الاقتصادي العراقي. حيث تحاول البنوك المركزية من خلال اسعار الفائدة خلق حالة من التوازن الاقتصادي بحيث لا يكون هناك متضررون، ويجب ان تكون مرضية للمنتج والمستهلك وبائع الجملة وبائع التجزئة بحيث لا تتعاطم فائدة احد من الأطراف على حساب الاخرين. وعند تردي الأوضاع الاقتصادية كزيادة معدلات البطالة وانخفاض متوسط الأجور فان ذلك سيؤدي الى خفض الأموال المعروضة في السوق نتيجة خفض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض أسعارها. وهذه الحالة تسبب الضرر للمنتجين والبائعين لذلك تتدخل الدولة وتقوم بخفض أسعار الفائدة من اجل تشجيع الافراد على الاقتراض، وهذا يؤدي الى زيادة عرض الأموال في السوق ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات وارتفاع أسعارها وعودة التضخم الى المستويات المرغوبة. وعلى العكس من ذلك عند تحسن الأوضاع الاقتصادية كانخفاض معدلات البطالة وارتفاع متوسط الأجور، يزداد الانفاق والطلب على السلع والخدمات. وهذا يؤدي الى ارتفاع أسعار السلع والخدمات ومن ثم ارتفاع مستويات التضخم وهذه الحالة لو استمرت قد تسبب الضرر للاقتصاد والمستهلك حيث يصبح من الصعب التعامل مع الأسعار المرتفعة. لذلك تلجأ الدولة الى رفع أسعار الفائدة لتقليل عرض الأموال في السوق، الامر الذي يؤدي الى خفض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي انخفاض أسعارها وعودة نسبة التضخم الى مستوياتها المعقولة.

وتستخدم البنوك المركزية العلاقة العكسية بين سعر الفائدة والتضخم من اجل خلق حالة التوازن الاقتصادي و تكون مرضية لجميع الأطراف و فئات المجتمع ولما كانت العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم هي علاقة عكسية، لهذا نجد ان البنوك المركزية تقوم بخفض أسعار الفائدة عندما تحتاج الى رفع مستويات التضخم والعكس حيث تقوم البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة عندما ترغب بتخفيض معدلات التضخم.

ويوضح الجدول (1) الاتي تطور أسعار الفائدة ومعدلات التضخم للمدة 2016-2004 حيث اعلى معدل تضخم كان في عام 2006 بنسبة (53.1%) كما هو موضح في الجدول ويعود ذلك بالدرجة الأساس الى زيادة النفقات الحكومية، والذي كان سببه زيادة الإيرادات النفطية الا ان معدلات التضخم قد انخفضت في السنوات التي تلت عام 2006 لتصل الى (2.5%) في عام 2010 و(1.4%) في عام 2015 وكان سببه زيادة الاحتياطي الأجنبية بعد زيادة أسعار النفط عالمياً وزيادة الكمية المصدرة منه ويلاحظ في الجدول أيضاً ان البنك المركزي قد عمد الى تخفيض سعر الفائدة الأساس ليطمانئ مع انخفاض مستويات التضخم في عام 2005 الى 6.33% و عام 2016 4.33%. (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، سنوات متعددة).

جدول (1) تطور أسعار الفائدة ومعدل التضخم

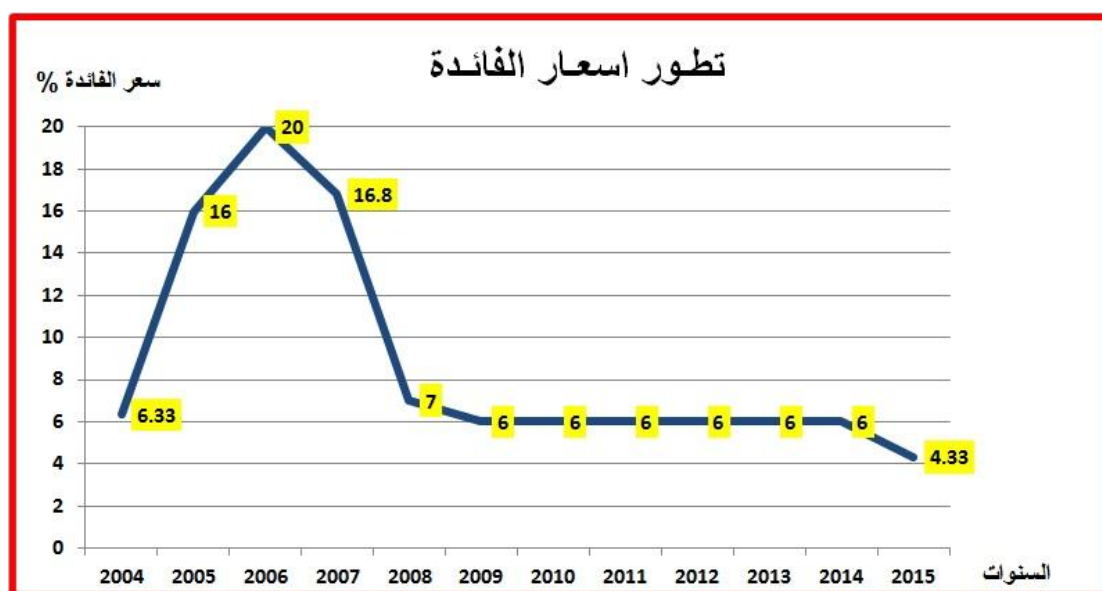
السنوات	سعر الفائدة للبنك المركزي	معدل النمو السنوي %	معدل التضخم %	معدل النمو السنوي %
2004	-	-	26.8	-
2005	6.33	-	37.1	38.4
2006	16	152	53.1	43.1
2007	20	25	30.9	-41.8
2008	16.8	-16	12.7	-58.9
2009	7	-58.3	8.3	-34.6
2010	6	-14.2	2.5	-69.9

124	5.6	0	6	2011
8.9	6.1	0	6	2012
-68.9	1.9	0	6	2013
15.8	2.2	0	6	2014
-36.4	1.4	0	6	2015
-92.9	0.1	-27.8	4.33	2016

المصدر: وزارة التخطيط، البنك المركزي العراقي. التقارير السنوية. بغداد، سنوات متفرقة.

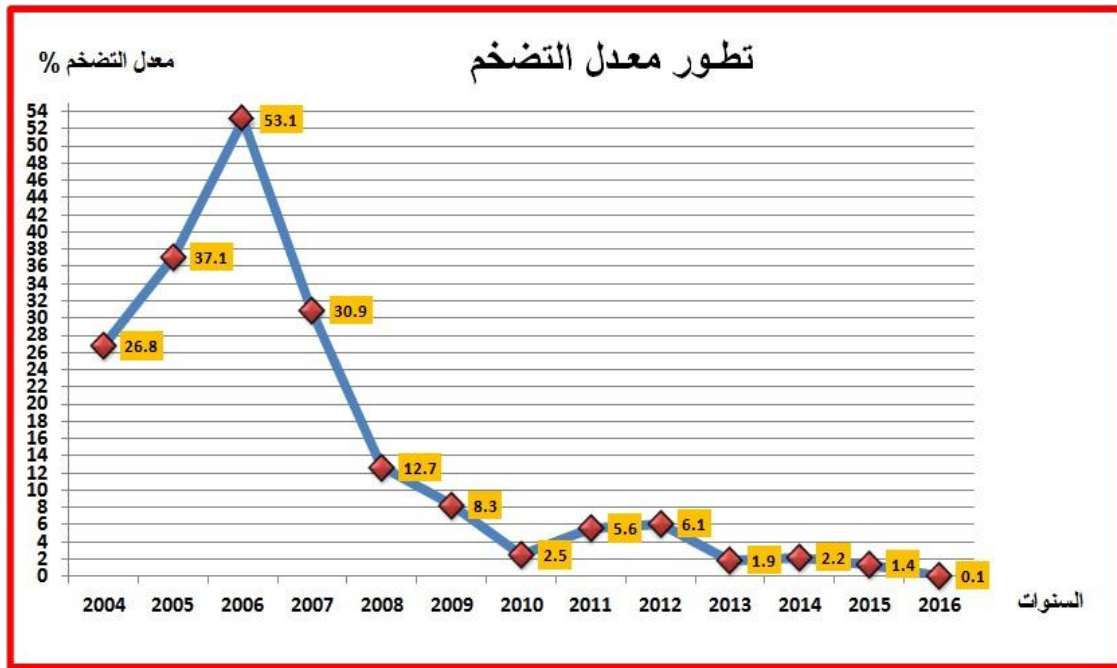
$$100 * \frac{\text{سنة المقارنة} - \text{سنة الأساس}}{\text{سنة الأساس}} = \text{معدل النمو}$$

R.G.D.Allen, Macroeconomics theory & a mathematical treatment ,1st publ, New York,Macmillan and co.Ltd , 1968 p. 58.



شكل (2) تطور أسعار الفائدة

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)



شكل (3) تطور معدل التضخم

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

5. مفهوم الائتمان المصرفي وتطوره**1.5. مفهوم الائتمان المصرفي وانواعه**

1.1.5. مفهوم الائتمان: يمثل الائتمان صيغة استثمارية وتمويلية وهو جزء أساسي من عمل المصارف (الوادي، و سمحان، 2008، ص3).

او هو يمثل الخدمات المالية المقدمة للزبائن والتي يتم بموجبها منح الشركات والافراد في المجتمع بالأموال اللازمة مقابل التزام المقترض بسداد تلك الأموال والعمولات المستحقة عليها وفوائدها والمصاريف اما على شكل أقساط وبتواريخ محددة او دفعة واحدة مع تقديم عدد من الضمانات والتي تكفل حق المصرف باسترداد أمواله في حالة تعسر او توقف المقترض على السداد (عبد الحميد، 2000، ص3).

2.1.5. أنواع الائتمان**1.2.1.5. الائتمان النقدي**

وهو مبلغ محدد من المال يضعه المصرف تحت تصرف الزبون متفق عليه ويكون ضمن الشروط المحددة بعقد الائتمان بين المصرف والزبون ووفق مدة العقد المحددة والشروط الأخرى المتعلقة بنوع التسهيل الممنوح وطريقة التسديد ومعدل الفائدة وغيرها من الشروط المتفق عليها في عقد الائتمان (عبد الله، والطراد، 2015، ص3).

2.2.1.5. الائتمان التعهدي

وهو تعهد صادر من المصرف بناء على طلب الزبون لصالح طرف اخر يسمى المستفيد لغرض معين ولفترة محددة مثل الاعتماد المستندي وخطابات الضمان وهذه التعهدات تمثل التزام مباشر على الزبون في حالة رفض الزبون التسديد او عدم قدرته على التسديد والتزام غير مباشر على المصرف (عبد الله والطراد، 2015، ص3).

ويمكن القول ان الاستثمار في منح الائتمان والقروض هو الاستثمار الأكثر جاذبية للمصارف التجارية بسبب ارتفاع معدل العائد على الأرباح وذلك مقارنة مع الأرباح والعوائد المتولدة عن الاستثمارات الأخرى وان المصارف تعمل على جذب الودائع من المودعين بهدف توظيفها في استثمارات تعود بالأرباح من الفوائد المحتسبة على القروض الممنوحة او الائتمان مع مراعاة اخذ الضمانات الكافية من

الزبون والتي تكفل سداد القروض الممنوحة او الائتمان في حالة عدم تسديد الزبون لمبلغ القرض او الائتمان ويمثل الجدولان (2) و(3) الائتمان النقدي المباشر والائتمان التعهدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العراقية (الشمري، 2012، ص69).

2.5. تطور الائتمان المصرفي

شهد الائتمان النقدي الذي تقدمه المصارف التجارية ارتفاعا في عام 2016 مقارنة بالعام 2015 حيث ارتفع من 36753686 مليون دينار عام 2015 الى 37180123 مليون دينار عام 2016 كما مبين في الجدول (1). اما الائتمان التعهدي الذي تقدمه المصارف التجارية كان اكبر من الائتمان النقدي خلال المدة (2011-2015) كما في الجدول (2) مما يشير الى ان العراق اعتمد بشكل كبير على الاستيراد في سد النقص الحاد في الإنتاج المحلي. في حين شهد حجم الائتمان التعهدي تراجعا لصالح الائتمان النقدي في عام 2016 الذي انخفض من 40533154 مليون دينار في عام 2015 الى 33281607 مليون دينار في عام 2016 فغالبا ما يستخدم الائتمان التعهدي لتغطية الاستيرادات وهذا الانخفاض في الاستيرادات انعكس على الائتمان التعهدي (تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص9).

3.5. التوزيع القطاعي للائتمان

انخفض نصيب القطاع الخاص من اجمالي الائتمان المصرفي منذ النصف الثاني من عام 2015 نتيجة لانخفاض عرض الائتمان للقطاع الخاص بسبب ضعف الاستقرار الامني الذي مر به العراق خلال المدة (2014-2016) وارتفاع درجة المخاطر الامنية. واستحوذ القطاع العام (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة) على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح بعد عام 2015 الذي تقدمه المصارف الحكومية. واحتل قطاع خدمات المجتمع النسبة الأكبر من اجمالي الائتمان الذي تمنحه المصارف عام 2016 اذ بلغ 39.0% ويليها كل من قطاع التشييد 21.30% وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق 15.2% وقطاع الصناعة 5.00% وقطاع الزراعة 5.7% وغيرها فقد حصلت على نسب اقل من اجمالي الائتمان الممنوح وهذا يشير ان المصارف تعتمد كثيرا على منح القروض التجارية والبناء والتشييد نظرا الى الضمانات التي تقدمها هذه القطاعات مقارنة بالقطاعات الاخرى (تقرير الاستقرار المالي، 2016، ص10-11).

جدول (1) الائتمان النقدي من قبل المصارف التجارية للمدة (2004-2016) (مليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	القطاع الخاص	المؤسسات العامة	اجمالي الائتمان	معدل النمو السنوي %
2004	14070	620267	190336	824673	-
2005	135754	950287	631409	1717450	108.2
2006	24445	1881014	759439	2664898	55.16
2007	16595	2387433	1054992	3459020	29.79
2008	33771	3978301	575382	4587454	32.62
2009	399389	4646167	644506	5690062	24.03
2010	2308382	8527131	886022	11721535	106.0
2011	7349951	11365371	1637817	20344076	73.56
2012	7668063	14650102	6120523	28438688	39.78
2013	6377684	16947533	6626795	29952012	5.32
2014	8367709	17745141	8010217	34123067	13.92
2015	10879901	18070058	7802727	36752686	7.70
2016	11615969	18180970	7383184	37180123	1.16

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي. بغداد. سنوات متعددة

تم احتساب معدل النمو السنوي من قبل الباحث

جدول (2) الائتمان التعهدي من قبل المصارف التجارية للمدة (2004-2016) (مليون دينار)

السنة	الحكومة المركزية	القطاع الخاص	المؤسسات العامة	اجمالي الائتمان	معدل النمو السنوي %
2011	20095399	9494995	9442067	39032461	-
2012	18695635	13472641	12005914	44174190	13.17
2013	23036597	15309603	1320825	53667023	21.48
2014	21684985	15182731	14039915	50908393	-5.14
2015	15483909	14150406	1898839	40533154	-20.38
2016	12366252	12938783	7976573	33282607	-17.89

المصدر: البنك المركزي العراقي. الموقع الاحصائي. بغداد، سنوات متعددة

*لم ترد بيانات الائتمان التعهدي للسنوات 2004 الى 2010

6. تحليل العلاقة القياسية بين سعر الفائدة والائتمان المصرفي

تم اختبار انواع متعددة للعلاقات الدالية ومنها الخطية والتربيعية والتكعيبية والاسية واللوغاريتمية والعكسية بين متغير سعر الفائدة (المتغير المستقل) والائتمان بنوعيه (المتغير التابع) باستخدام البرنامج الاحصائي SPSS وبالاعتماد على قيمة معامل التحديد (R^2) تم اختيار النموذج الخطي لبيان العلاقة بين المتغيرين والتكعيبية لارتفاع قيمة (R^2) فيه وهو اكثر قدرة على تفسير التغيرات في الائتمان النقدي والتعهدي.

1.6. اجمالي الائتمان النقدي

يبين الجدول (4) ان معامل تحديد معادلة الانحدار الخطية (0.168) والتكعيبية (0.429) أي ان متغير سعر الفائدة له القدرة على تفسير (42.9%) من التغيرات التي تحدث في اجمالي الائتمان النقدي في النموذج التكعيبية.

جدول (4) معامل الارتباط ومعامل التحديد (اجمالي الائتمان النقدي)

نوع العلاقة	R	R^2
الخطية	0.410	0.168
التربيعية	0.551	0.304
التكعيبية	0.655	0.429
الاسية	0.249	0.062
القوى	0	0
اللوغاريتمية	0	0
اللوجيستي	0.249	0.062
العكسية	0	0

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج SPSS

1.1.6. نموذج العلاقة الخطية

أ- تقدير النموذج الخطي (Linear):

من نموذج الانحدار الخطي نحصل على:
الحد الثابت (B_0) = 2.538E7
معامل الانحدار (B_1) = -1.056E6

$$Y = 2.538E7 - 1.056E6x$$

$$t: \quad 3.633 \quad -1.490$$

$$p.value: \quad 0.004 \quad 0.164$$

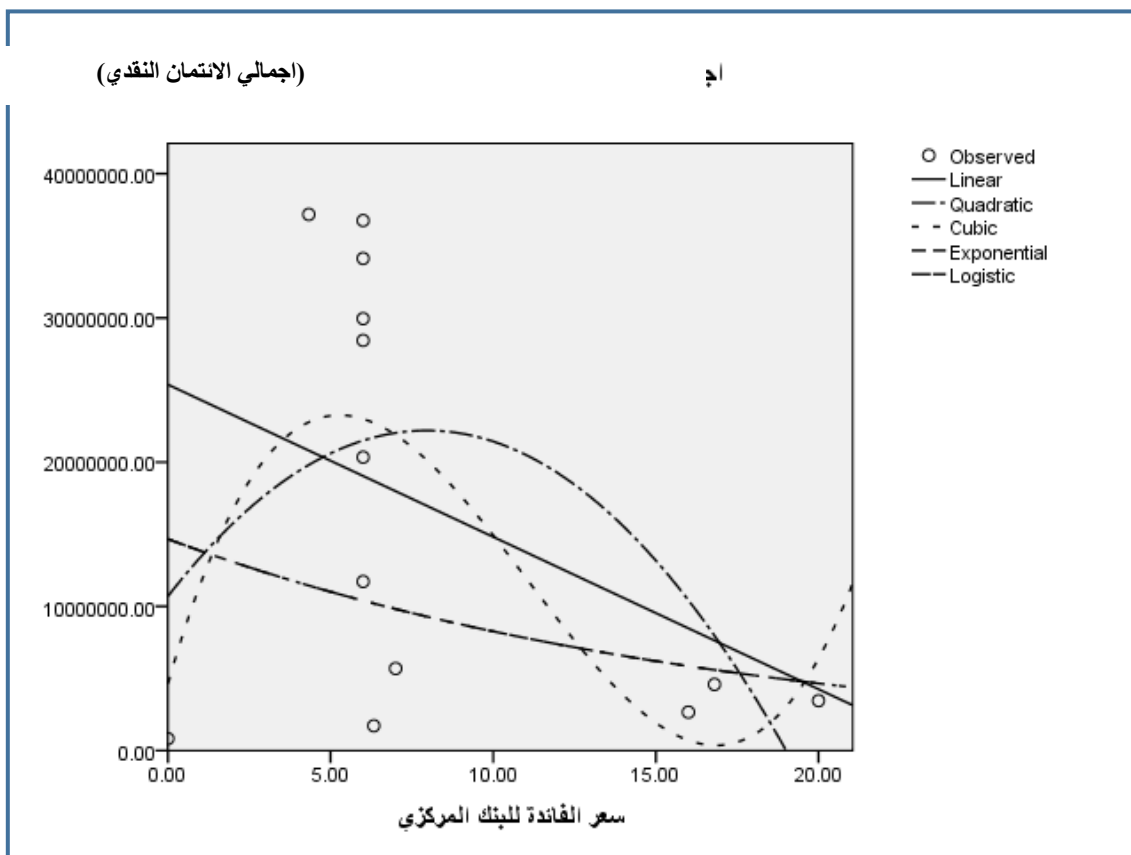
$$R = \quad 0.410 \quad R^2 = 0.168$$

F: 2.220 p.value:0.164

X: سعر الفائدة (المتغير المستقل)
Y: اجمالي الائتمان النقدي (المتغير التابع)

ب- القدرة التفسيرية للنموذج

نجد ان معامل الارتباط (R) قيمته تساوي (0.410) أي ان العلاقة بين متغير (اجمالي الائتمان النقدي) ومتغير (سعر الفائدة) هي علاقة ضعيفة وان قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.168) وهذا يوضح ان متغير (سعر الفائدة) يساهم بتفسير نسبة (16.8%) من قيمة التغيرات التي تحدث في متغير (اجمالي الائتمان النقدي). وإن قيمة (F-table) تساوي (2.220) وقيمة (P.Value) لها تساوي (0.164) وهي اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير (سعر الفائدة) على متغير (اجمالي الائتمان النقدي). ومن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) والشكل (4) يتضح ان العلاقة غير خطية بين متغير (اجمالي الائتمان النقدي) ومتغير (سعر الفائدة).



شكل (4) العلاقة بين متغير سعر الفائدة وجمالي الائتمان النقدي

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج SPSS

ولاختبار معنوية (B_1) نجد ان قيمة (P.Value) تساوي (0.164) وهي اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على ان مقدار معامل الانحدار في نموذج الانحدار غير معنوي كما اما بالنسبة الحد الثابت (B_0) نجد ان قيمة (P.Value) تساوي (0.004) وهي اصغر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على ان مقدار الحد الثابت في النموذج معنوي.

2.1.6. نموذج العلاقة التكعيبية

أستقدير النموذج التكعيبية (cubic):
من نموذج الانحدار التكعيبية نحصل على:
الحد الثابت (B_0) = 4641096.714

$$\begin{aligned} \text{معامل الانحدار } (B_1) &= 7879486.593 \\ \text{معامل الانحدار } (B_2) &= -980638.764 \\ \text{معامل الانحدار } (B_3) &= 29550.838 \end{aligned}$$

$$Y=4641096.714+7879486.593x^1-980638.764x^2+29550x^3$$

$$\begin{aligned} t: & 0.367 \quad 1.748 \quad -1.683 \quad 1.403 \\ p.\text{value}: & 0.722 \quad 0.114 \quad 0.127 \quad 0.194 \\ R= & 0.655 \quad R^2=0.429 \quad F:2.254 \quad p.\text{value}:0.151 \end{aligned}$$

ب- القدرة التفسيرية للنموذج

نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.429) وهذا يوضح ان متغير (سعر الفائدة) يساهم بتفسير نسبة (42.9%) من قيمة التغيرات التي تحدث في متغير (اجمالي الائتمان النقدي).

وان قيمة (F-table) تساوي (2.254) وقيمة (P.Value) لها تساوي (0.151) وهي اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير (سعر الفائدة) على متغير (اجمالي الائتمان النقدي). ولاختبار معنوية المعلومات كل من الحدالثابت (B_3, B_2, B_1, B_0) نجد ان قيمة (P.Value) لجميع المعلومات اكبر من 0.05 لذلك فهي غير معنوية.

2.6. اجمالي الائتمان التعهدي

يبين الجدول (5) ان معامل تحديد معادلة الانحدار الخطية (0.157) والتكعيبية (0.373) أي ان متغير سعر الفائدة له القدرة على تفسير (37.3%) في الدالة التكعيبية من التغيرات التي تحدث في اجمالي الائتمان التعهدي.

جدول (5) معامل الارتباط ومعامل التحديد (اجمالي الائتمان التعهدي)

نوع العلاقة	R	R^2
الخطية	0.397	0.157
التربيعية	0	0
التكعيبية	0.611	0.373
الأسية	0	0
القوى	0	0
اللوغاريتمية	0	0
اللوجيستي	0	0
العكسية	0	0

المصدر: نتائج تحليل البيانات في برنامج SPSS

1.2.6. نموذج العلاقة الخطية

أ- تقدير النموذج الخطي (Linear) :

من نموذج الانحدار الخطي نحصل على :

$$\text{الحد الثابت } (B_0) = 3.331E7$$

$$\text{معامل الانحدار } (B_1) = -1.610E6$$

$$Y= 3.331E7 - 1.610E6x$$

$$t: \quad 3.008 \quad -1.433$$

$$p.\text{value}: 0.012 \quad 0.180$$

$$R= \quad 0.397 \quad R^2=0.157$$

$$F: \quad 2.052 \quad p.\text{value}: 0.180$$

X : سعر الفائدة (المتغير المستقل)

Y : اجمالي الائتمان التعهدي (المتغير التابع)

ب- القدرة التفسيرية للنموذج :

نجد ان معامل الارتباط (R) قيمته تساوي (0.397) أي ان العلاقة بين متغير (اجمالي الائتمان التعهدي) ومتغير (سعر الفائدة) هي علاقة ضعيفة. وان قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.157) وهذا يوضح ان متغير (سعر الفائدة) يساهم بتفسير نسبة (15.7%) من قيمة التغيرات التي تحدث في متغير (اجمالي الائتمان التعهدي).

وان قيمة (F-table) تساوي (2.052) وقيمة (P.Value) لها تساوي (0.180) وهي اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير (سعر الفائدة) على متغير (اجمالي الائتمان التعهدي).

ومن قيم كل من معامل الارتباط (R) ومعامل التحديد (R^2) يتضح ان العلاقة غير خطية بين متغير (اجمالي الائتمان التعهدي) ومتغير (سعر الفائدة).

ولاختبار معنوية كل من الحد الثابت (B_0) نجد ان قيمة (P.Value) تساوي (0.012) وهي اصغر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على ان مقدار الحد الثابت في نموذج الانحدار معنوي كما اما بالنسبة معامل الانحدار (B_1) نجد ان قيمة (P.Value) تساوي (0.180) وهي اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على ان مقدار معامل الانحدار في النموذج غير معنوي.

2.2.6. نموذج العلاقة التكعيبية

أ- تقدير النموذج التكعيبى (cubic) :

من نموذج الانحدار التكعيبى نحصل على :

الحد الثابت (B_0) = 3109634.364

معامل الانحدار (B_1) = 1.109E7

معامل الانحدار (B_2) = -1.360E6

معامل الانحدار (B_3) = 40251.453

$$Y = 3109634.364 + 1.109E7x^1 - 1.360E6x^2 + 40251.453x^3$$

t: 0.149 1.490 -1.414 1.158

p.value: 0.885 0.170 0.191 0.277

R= 0.611 $R^2=0.373$ F:1.787 p.value:0.219

ب- القدرة التفسيرية للنموذج

نجد ان قيمة معامل التحديد (R^2) تساوي (0.373) وهذا يوضح ان متغير (سعر الفائدة) يساهم بتفسير نسبة (37.3%) من قيمة التغيرات التي تحدث في متغير (اجمالي الائتمان التعهدي).

وان قيمة (F-table) تساوي (1.787) كما ان قيمة (P.Value) لها تساوي (0.219) وهي اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) وهذا يدل على انه لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمتغير (سعر الفائدة) على متغير (اجمالي الائتمان التعهدي).

ولاختبار معنوية المعلمات كل من (B_3, B_2, B_1, B_0) نجد ان قيم (P.Value) اكبر من مستوى المعنوية المحدد (0.05) لذلك فهي غير معنوي في النموذج التكعيبى.

اشارت العلاقات الدالية بين تغيرات سعر الفائدة والائتمان النقدي والتعهدي بأنواعه ان العلاقة ضعيفة وغير معنوية، فمعنى ذلك ان سعر الفائدة لا يؤثر في حجم الائتمان في العراق وانما تؤثر سياسات أخرى في حجم الائتمان النقدي والتعهدي كالمبادرات الصناعية والزراعية والعقارية للدولة ويمكن الإشارة الى ان ضعف ثقة الافراد في النظام المصرفي أدى الى ان تكون حجم الكتلة النقدية المكتنزة لدى الافراد كبيرة جداً خارج التداول النقدي. وان الإشارة السالبة في الدالة الخطية تشير الى ان العلاقة بين تغيرات أسعار الفائدة والائتمان النقدي والتعهدي علاقة عكسية وهذا يتفق مع النظرية المالية فانخفاض أسعار الفائدة يقلل من تكاليف الإقراض ومن ثم يزيد الائتمان النقدي والتعهدي بأنواعه المختلفة.

7. الاستنتاجات والتوصيات

1.7. الاستنتاجات

- 1- أتبع البنك المركزي منذ عام 2004 سياسة خفض أسعار الفائدة الأساسي ليبلغ 4.33% في عام 2016 الا ان هذا الانخفاض لم يؤدي الى تنشيط القطاع الحقيقي المتمثل بالقطاع الإنتاجي كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي يعتمد بالدرجة الأساس على النفط .
 - 2- ضعف ثقة المواطن في الجهاز المصرفي أدى إلى اكتناز المواطنين لأموالهم في منازلهم وعدم مساهمتها في تنمية الاقتصاد.
 - 3- ارتفع اجمالي الائتمان النقدي الممنوح الى الحكومة المركزية والقطاع الخاص والمؤسسات العامة واستحوذت الحكومة المركزية والمؤسسات العامة على النسبة الأكبر من الائتمان الممنوح بعد عام 2015 بسبب ضعف الاستقرار الأمني وارتفاع درجة المخاطر الأمنية الذي أدى الى انخفاض عرض الائتمان للقطاع الخاص.
 - 4- يساهم الائتمان المصرفي في توجيه النشاط الاقتصادي للدولة نحو المشاريع الاستثمارية والاستراتيجية بشكل خاص والمشاريع الاستثمارية بشكل عام .
 - 5- ان الائتمان النقدي والتعهدي من قبل المصارف التجارية له دور كبير في تحريك عجلة النمو الاقتصادي وذلك بتوفير الأموال اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي وبالتالي التأثير على المتغيرات الاقتصادية كعرض النقد والناجح المحلي وغيرها من المتغيرات .
 - 6- استنتاج الجانب الاحصائي لمتغيرات الدراسة:-
- أ- وجود علاقة ضعيفة ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل (سعر الفائدة) على المتغيرات التابعة (الائتمان النقدي والائتمان التعهدي) والاشارة السالبة في الدالة الخطية وهذا يتفق مع النظرية المالية في انخفاض سعر الفائدة يقلل من تكاليف الاقتراض ومن ثم يزيد الائتمان بأنواعه المختلفة.
 - ب- ان مؤشرات الائتمان النقدي والتعهدي من قبل المصارف التجارية في العراق متذبذبة خلال الفترة (2004-2016) وهذا بسبب تأثير النشاط المصرفي في العراق بتغيرات البيئة المحلية والعالمية .

2.7. التوصيات

- 1- تفعيل دور سعر الفائدة كأحد أدوات السياسة النقدية للتأثير على المتغيرات الاقتصادية والمالية للاقتصاد وعلى المصارف التجارية التعاون والتنسيق مع البنك المركزي العراقي لدراسة وتحديد أسعار الفائدة وإعادة النظر بمعدلات الفائدة بشكل دوري ومستمر لزيادة حجم الائتمان بمختلف أنواعها.
- 2- العمل على تحقيق الاستقرار والتوازن في النشاط الاقتصادي وذلك بتفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم اقتصرها على قطاع النفط فقط الأمر الذي يعكس بيئة مناسبة لإنشاء المشاريع الاقتصادية ويساعد في منح الائتمان النقدي من قبل القطاع المصرفي، وتنويع مصادر نمو الاقتصاد العراقي ومصادر المساهمة في GDP.
- 3- تقليل الإجراءات والضمانات المطلوبة لمنح الائتمان النقدي الموجه لأغراض التنمية الصناعية والزراعية وأن يكون بضمان المشروع الصناعي أو الزراعي وخفض فوائد القروض المصرفية.
- 4- زيادة الضمانات من قبل البنك المركزي العراقي للائتمان النقدي والتعهدي الممنوح من قبل القطاع المصرفي بديلا عن عدم استقرار النشاط الاقتصادي وحافز على منح الائتمان .
- 5- تبني استراتيجية توجه الائتمان النقدي والتعهدي الممنوح الى النواحي الإنتاجية التي تستخدم وتساهم في نمو الاقتصاد العراقي.
- 6- دعوة الباحثين والمهتمين بدراسة أثر أدوات السياسة النقدية الأخرى على المتغيرات الكلية الحقيقية كأسعار الصرف ونسبة الاحتياطي القانوني لتنشيط الاقتصاد وإخراجه من حالة الركود التي يعيشها.

المراجع العربية

- [1] أبو الصوف، نعمت. (2013). توقعات بالإبقاء على معدلات الفائدة الامريكية مع ارتفاع معدلات البطالة. مقالة منشورة على شبكة الانترنت: www.arabiyat.com/Forums/Showthread.phps=&threaded

- [2] الادريسي، عبد السلام. (1982). *الاقتصاد الكلي*. جامعة البصرة، العراق.
- [3] بوكساني، رشيد. (2006). *معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها* [أطروحة دكتوراة غير منشوره]. جامعة الجزائر.
- [4] البصري، كمال. (2006). *الاستثمار في العراق واطروحة القانون المقترح* [عدد خاص]. *مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي*، 03.
- [5] البنك المركزي العراقي . الموقع الاحصائي ، سنوات متعددة.
- [6] البنك المركزي العراقي. (2015). *تقرير الاستقرار المالي*.
- [7] بول ، سامو يلسون، و ويليام، نور هاوس. (2001). *الاقتصاد* [هشام عبد الله، مترجم] . مكتبة الاهلية للنشر، الاردن.
- [8] الجزراوي، إبراهيم محمد علي، النعيمي ، شاكر، نادية. (2010). *تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة دراسة (نظرية تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة (2005-2007)*. *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (83). 45-1.
- [9] الدليمي، عوض فاضل ، (1990)، *النقود والبنوك*، دار الحكمة للطباعة ، بغداد.
- [10] الزيداني، جميل سالم، (1999م)، *اساسيات في الجهاز المالي*، دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، عمان.
- [11] سيد علي ، عبد المنعم، والعيسى ، نزار سعد الدين، (2004) ، *النقود والمصارف في الأسواق المالية*، دون دار نشر، الطبعة الأولى، الاردن.
- [12] الشمري، صادق راشد، (2012)، *إدارة المصارف والواقع والتطبيقات*، منقحة مطبوعة الكتاب، الطبعة الأولى، بغداد
- [13] الطراد، إسماعيل إبراهيم، عبد الله، خالد امين، (2015)، *دار العمليات المصرفية - المحلية والدولية*، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الاردن
- [14] عبادي، محمد، القري، عبد الرحمان، (2009)، *العوامل المؤثرة على الائتمان المصرفي الممنوح من قبل البنوك التجارية دراسة قياسية للفترة (1989-2009)*، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، العدد 12، جامعة المسيلة، جامعة برج بوعريج.
- [15] العاني ، عماد محمد علي ، (2002) ، *اندماج الأسواق المالية الدولية أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي*، دار الحكمة للنشر، الطبعة الأولى ، بغداد.
- [16] عبد الحميد، عبد المطلب، (2000)، *البنوك الشاملة: عملياتها واداراتها*، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر.
- [17] نور، محمود ابراهيم (2011)، *سعر الفائدة واثره في النشاط المصرفي*، دار المسرة للطباعة والنشر، عمان، الاردن.
- [18] الوادي، محمود حسين، و سمحان، محمد سمحان. (2008). *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية* (ط2). دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.

المراجع الأجنبية

- [1] Ojeaga, P., & Odejimi, O. (2014). The impact of interest rate on bank deposit: Evidence from the Nigerian Banking Sector [تأثير سعر الفائدة على المدائع المصرفية: أدلة من القطاع المصرفي النيجيري] *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 5(16), 232-238. doi:10.5901/mjss.2014.v5n16p232